

موقف مالك بن نبي من الثورة التحريرية

فيما بين 1954-1962

Attitudes of Malik bin Nabi from the liberation

revolution 1954-1962

إبرير الطاهر

ibirteher@gmail.com

د. بنادي محمد الطاهر

مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة

جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وجهات النظر المختلفة والتي طرحها مالك بن نبي في بعض المحطات التاريخية للثورة الجزائرية، لأن هذا الأخير قد عايش أحداثها بكل تفاصيلها وكتب عنها منذ اندلاعها 1954، إذ تناول بالخصوص مؤتمر الصومام وبعض الأحداث التي كانت محل نقاش حتى داخل قيادات الثورة نفسها، كما تناول مسألة الحكومة المؤقتة 1958، كل هذه القضايا تم التركيز عليها في هذه الورقة البحثية من أجل الوصول إلى نتائج تفسر هذا التباين وتكون محل اهتمام بعض الباحثين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: مالك بن نبي؛ الثورة التحريرية؛ مؤتمر الصومام؛ الحكومة المؤقتة الجزائرية.

Summary:

This study aims to highlight the different points of view presented by Malik bin Nabi in some of the historical stations of the Algerian revolution, because he has lived its events and wrote about it since its bombing in 1954, as he wrote about the Samoam conference. And some of the events discussed by the revolution leadership itself, such as the issue of the Algerian interim government 1958, these issues were emphasized in this research paper to reach results explaining this difference, and are of interest to some researchers in this field.

Key words: Malik bin Nabi; The editorial revolution; Soummam conference; Algerian interim government.

مقدمة:

هناك لحظات ومواقف تاريخية حاسمة تتفاعل فيها الأحداث وتتسارع ويكون دور النخبة المثقفة فيها بارز في توجيه المجتمع وترشيده نحو أفضل السبل، وكانت الأزمات التي مرت بها الحركة الوطنية كفيلة بأن تكون الحافز الأساسي في تفجير الثورة التحريرية المباركة، كما كانت مجهودات عبان رمضان في عقد مؤتمر وطني سنة 1956 لدراسة إنجازاتها خلال أربعة وعشرون شهرا من المعارك البطولية ضد الإستعمار الفرنسي، والتي أجبرت فرنسا مع مرور الوقت للجنوح إلى للمفاوضات، وكعادتها انتهجت أسلوب المراوغة وادّعت أنها لم تجد المفاوض الجزائري الذي يحضى بالتفاف شعبي فجاءت الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958، كل هذه المحطات كانت محل انتقاد من بعض الشخصيات الوطنية مثل المفكر مالك بن نبي وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إبراز هذا التباين الذي ربما يرجع إلى طبيعة التكوين والانتماء الإيديولوجي للقيادات التي ساهمت في الثورة الجزائرية، كما أن هذا الاختلاف في المواقف قد ترك بعض الغموض، وهذا ما نسعى إلى شرحه وتحليله والخروج ببعض النتائج التي من شأنها أن تجيب على بعض هذه التساؤلات من خلال هذا الطرح نورد الإشكالية التالية:

- ما موقف مالك بن نبي من الثورة التحريرية ومن أبرز محطاتها التاريخية؟
وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ما موقف مالك بن نبي من الثورة التحريرية؟
- كيف كان موقفه من مؤتمر الصومام وبعض الشخصيات الوطنية؟
- كيف كان ينظر إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية والفترة الظرفية التي كانت قبيل الإستقلال؟

لقد نظر المفكر مالك بن نبي إلى القضايا الوطنية المعاصرة بعمق وأدرك معيقات الوحدة بين مختلف فئات الشعب الجزائري وحركاته الوطنية وطرح

الحلول اللازمة لتلك المشاكل الظرفية من أجل بلوغ التكامل في مختلف المجالات خاصة المجال الفكري والتربوي.

2-1 الثورة التحريرية:

لقد بارك بن نبي الثورة منذ اندلاعها وأيدها وأعتبر أن هذه الأخيرة هي ثمرة تخلصهم من القابلية للإستعمار، وأنه كان في انتظارها منذ الثلاثينات، لأن أول نوفمبر أخرج الجزائر من المأزق الذي أدخلها فيه الساسة والمثقفين، ويرى أن مهندسوا الثورة أخذوا هذه المبادرة جراء تشبعهم بمرحلة الروح وهي إحدى مراحل تكوين الحضارة، ويكون فيها العمل خالصاً لوجه الله عز وجل، وغايتهم في ذلك بلوغ هدف واحد دون طغيان المصالح الشخصية أو خدمة جهة دون الأخرى، والشاحن في هذه الفترة هو الدين، الذي كان من أبرز مقومات الهوية الوطنية، كما دعا كل الجزائريين على أن يدعموا الثورة بكل ما استطاعوا من جهد ومال، وأكد على أنه لم يكن ضد فكرة فتح الباب لكل التيارات للإندماج في الثورة، ولكن انتقد تنصيب صنف من الساسة لقيادة الثورة على حساب ذوي الشرعية من الأبطال الذين كان لهم الفضل في تأسيس جيش التحرير، وما حدث أن أفكاره فُهمت من بعض القادة على أنها تمجيد للإستعمار وخاصة فكرة القابلية للإستعمار، والتي شرحها في نهاية 1948 في كتابه شروط النهضة، والتي كانت فلسفته في التاريخ ونظريته في نمو الحضارة، وحتى في إمكانية النهوض بها فيقول "ولازال يغذي آداب التعمية يحرف حتى المصطلحات ذاتها التي يستعملها النقد النزيه فيعزو مثلاً مفهوم القابلية للإستعمار إلى مستشرقين غربيين بينما والحق يقال نرى الإستعمار الجديد يشتمز من استعمال هذا المصطلح كأنما يخشى على سر من أسرارته"⁽¹⁾.

إن هذه الأفكار التي دعا إليها المفكر مالك بن نبي في تلك المرحلة كانت تصب في مجملها إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، وهذا ما أكدته مواثيق الثورة إذ اقر بيان أول نوفمبر 1954، على أن الإنضمام للثورة يكون بشكل فردي للتأكيد على

نبد الاختلافات الأيديولوجية، ورغم ذلك فإن بعض المحطات من عمر الثورة قد أثبتت أن تلك الأفكار قد طغت على بعض المواقف وأحدثت أزمات بين مختلف القوى الفاعلة فيها، ولهذا كان مالك بن نبي قد حذر في حديثه عن تنصيب بعض الأطراف في المناصب العليا للثورة.

كما أقر أن الاستعمار لا بد منه مادام الفرد المستعمر له قابلية للإستعمار وضرب مثالا عن ذلك بالدول التي لم يدخلها هذا الأخير، ومع ذلك فإن لها قابلية له مثل اليمن، لقد اعتقد قادة الثورة الجزائرية أن الرجل لا يساير أطروحاتهم⁽²⁾ رغم أنه كان يتوسم اندلاع الثورة منذ 1938، في الحقيقة أن مالك بن نبي كان يفضل الأميين الباقين على الفطرة وينبذ المثقفين الذين دخلوا دهاليز السياسة وفق منظور الإستعمار، ويقصد هنا فرحات عباس ففي فترة الثلاثينات هناك نخبة تعلقت بفرنسا ودافعت عن أفكارها الإستعمارية حتى أنها رفضت الاعتراف بوجود أمة جزائرية في هذا الصدد نفى ابن جلول أن تكون هناك وطنية جزائرية، وكل ما هنالك حسب رأيه هو الوطنية الفرنسية، وقد كتب في جريدته لانتانت أنه من الخرافة الحديث عن الشعب وعن الجامعة الإسلامية في الجزائر لأن كل الأعمال التي تصدر عن النخبة هي أعمال وكتابات فرنسية، وعلى شاكلة ابن جلول أعلن السيد فرحات عباس في تلك الفترة عن رأيه، إذ أعرب قائلا في مقال بعنوان "فرنسا هي أنا" وأنكر وجود وطن اسمه الجزائر فيقول "إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلى العيش معا داخل حدود معينة، وهي التي ادت إلى قيام سلسلة الأمم الحاضرة لو أني اكتشفت أمة جزائرية لكنت وطنيا، إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل فكرة وطنية، ولكنني غير مستعد أن أموت لأجل وطن جزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له، فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده، نعم وجدت الدولة العربية والدولة الإسلامية اللتان شرفتا الإسلام وشرفتا جنسنا ولكنهما ولدتا لعصر غير عصرنا ولأناس ليسوا أناسنا وليس هناك من يفكر جديا في

وطنيتنا، فالذي يهم بالدرجة الأولى هو التحرر الإقتصادي و السياسي لجماهير الجزائر، إن هذا التحرر ضرورة لأن فرنسا هي أنا⁽³⁾، ويقول الكاتب الفرنسي جان لاكوثير، بأن كل حياة فرحات عباس هي تاريخ البحث عن وطن في فرنسا، وأن نضاله في تلك الفترة كان لأجل تخفيف النزاع بين الأهليين والمستوطنين، لأنه كان يعتبر الجزائريين والفرنسيين عائلة واحدة، هذه المواقف كانت نابغة من تكوينهم الغربي الذي فرض عليهم النظر للقضية الجزائرية من زاوية مغايرة وحسب اعتقادي أن هذا لا ينقص من وطنيتهم لأن القضية الجزائرية قد مرت بعدة مراحل ولكل واحدة ظروف محيطة بها تتحكم في توجيهها فمرحلة العشرينيات الأولى من القرن العشرين لها خصوصيات تختلف عن الأربعينيات.

في هذه الأثناء نبه حمودة بن الساعي مالك بن نبي إلى المقال الذي نشره فرحات عباس بجريدة اتحاد النواب "الوفاق" في عددها المنشور بتاريخ 1936/02/23 "فرنسا أنا" أثر هذا الحديث فيه وحرر مقالا يرد من خلاله على مقال فرحات عباس في جريدة الأمين العمودي "الدفاع" اختار له عنوان مثقفون أو مثقفون يقول "لأول مرة في حياتي واجهت عملية توليد الفعل في مقال اخترت له عنوانا لقد كنت على وعي تام مع حمودة بن الساعي بالمهزلة التي بدأت في الجزائر"، أي ذلك الإختلاس الكبير الذي بدأت خيوطه تظهر على مسرحنا السياسي منذ أن ظهرت إتحادية النواب، لقد كنت أدرك أن الصراع لم يكن صراع أفكار، إنما صراع مصالح تشرف عليها السلطات العليا متظاهرا أحيانا بالمقاومة عندما تعلن غضبها على هذا العدو لفرنسا حيناً أو ذاك حيناً آخر، كي يرى الشعب المغرور تلك العداوات بطولات أبطال توجب لهم السمع والطاعة⁽⁴⁾، المقال الذي كتبه مالك بن نبي وأرسله إلى الأمين العمودي لم ينشر واستفسر المفكر عن سبب عدم النشر في وقته أي خلال سنة 1936، وطرح سؤال على صاحب الجريدة فقال إن هذا المقال سوف يضعف مركز

السيد فرحات عباس السياسي، وهذا نص المقال كما ورد في جريدة الرواسي في نوفمبر 1991 " هل من مزار جديد؟ بقي على الجزائر أن تحتفل به؟ فبعد أن انكشفت العجائب والكرامات المrabطية فإن على السراب الثقافي أن ينقشع بدوره هو أيضا، نخبتنا ماتت نخبتنا أضحت بغير روح للأسف لم يبق سوى القوة المبتذلة والفارغة كما يقول غوتيه، كنا نعتقد بأن مثقفينا يكتفون بحضورهم في الساحة السياسية لكن هذه المسخرة لم تعد كافية فهاهو التهرج قد أصبح أمرا لازما، لقد بدأ يأخذ طريقه عند من يشجهم الاستماع إليه، فرحات عباس اكتشف لكفاءته مهمة الباحث عن الآثار لقد ذهب يحفر في المقابر"⁽⁵⁾.

في هذا السياق نسجل رد ابن باديس على هذا المقال وذكر يقول "...نظر في الماضي والحاضر ووجد أن الأمة الجزائرية قد تكونت عبر العصور، وأن لهذه الأمة تاريخها ودينها ولغتها وثقافتها وخصائصها، وأن هذه الأمة ليست فرنسية ولا تستطيع أن تكون فرنسية ولا تريد أن تكون فرنسية" كما أن ابن باديس كان منذ البداية قد حدد برنامج عمل تسير عليه جمعية العلماء المسلمين وتمثلت خطوطه العريضة في الدفاع عن اللغة العربية والدين الإسلامي، وبعث النهضة الإسلامية والتمسك بالشخصية الوطنية الجزائرية⁽⁶⁾، رغم هذا المجهود الإصلاحي الذي اتسمت به الحركة الإصلاحية إلا أن هناك من كان يؤمن بالمساواة والاندماج، وبمجرد نشوب الحرب العالمية الثانية سارع رجال النخبة الجزائرية المتشبعين بالثقافة الغربية وبعض رجال الزوايا والطرق الصوفية وأعلنوا ولاءهم لفرنسا، فتطوع ابن جلول وفرحات عباس رغم أنهم لم ينالوا شيئا مما كانوا يطلبون، وخابت كل آمانيهم ومع ذلك هرعوا للدفاع عن العلم الفرنسي لنصرة الوطن الأم، وكانوا بذلك المثل الأسى لأنصارهم حيث أصدر ابن جلول بيانا جاء فيه " أيها الأخوان الأعزاء في كل مكان في المدن والدواوير قد أجبتم حاضرون لنداء الوطن"⁽⁷⁾، عند وصول بن نبي إلى القاهرة حاول تحذير

بن بلة من فئة الساسة، ونقل الدكتور صادق سلامة أن هناك وثائق غير منشورة عند صالح بن الساعي أرسلها بن نبي إلى جبهة التحرير وزعمائها، الأمين دباغين، أحمد توفيق المدني، يوسف بن خدة لكنها بقيت دون جواب، في الصدد نفسه قام بمراسلة الوفد الخارجي للثورة قصد الإنخراط في صفوف جيش التحرير، كمرض وبذلك يمكنه كتابة التاريخ عن قرب، جاءت الرسالة المؤرخة بتاريخ 01 سبتمبر 1956 بالقاهرة، إلى السادة ممثلي جبهة التحرير الجزائرية بالقاهرة "أنني حضرت إلى القاهرة للقيام بواجبين :

إحدهما يخص مهمتي ككاتب يريد نشر كتابه الفكرة الأفروآسيوية، وقد يدلکم عنوانه على صلته بالقضية الجزائرية سواء اعتبرناها من الناحية الداخلية كتوجهات تخص الكفاح أو من الناحية الخارجية كنشر هذه القضية في المجال الدولي، وبخصوص هذا الواجب فقد قمت به بالقدر المستطاع، إذ أنني وضعت كتابي في أيدي من يسعني بنشره حتى أنني أعتبر نفسي متحررا في المستقبل من مسؤولية هذا النشر، أما الواجب الثاني الذي حضرت من أجله إلى القاهرة فهو يتعلق بشخصي كجزائري ساهم في الكفاح منذ ربع قرن، ويأتي الآن لكي يواصل هذا الكفاح تحت راية الثورة الجزائرية، وأعتقد أنني إذا وجهت إلى داخل الجزائر كمرض عسكري في جبهة القتال، أستطيع في الوقت نفسه أن أقوم بكتابة التاريخ للثورة الجزائرية على طريق المشاهد تقريبا، كما أعتقد أنه يفيد أن أوجه بهذه المناسبة خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء الفرنسي حتى يعلم ما هي الأسباب الإنسانية التي تدفع بكاتب جزائري في المعركة وتقبلوا تحياتي مالك بن نبي⁽⁸⁾.

كما كتب رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء الفرنسي مؤرخة في 05/11/1956 يشرح فيها أسباب دعمه للثورة الجزائرية، وأعطى هذه الرسالة إلى الأمين دباغين لإذاعتها في البرامج الإذاعية المعدة لدعم الثورة الجزائرية مثل صوت العرب بالقاهرة، في هذه الفترة كانت هناك اتصالات بين السيد عبان رمضان

وأحد المحامين المرسل من طرف منديس فرانس حين كان وزيرا في وزارة غي ميوليه، وقد تحدثت جريدة لوموند (Le Monde) في سبتمبر 1956 عن هذا وكان الحديث يدور حول ما يسمى منطقة الحكم الذاتي في الجزائر العاصمة وهو معروف تحت شعار zaa، لهذا السبب كان فريق من الساسة الجزائريين يخافون وصول شخصيات مثقفة ومعارضة أمثال ابن الساعي وابن نبي⁽⁹⁾، و انقطعت العلاقات والمراسلات بين المفكر بن نبي وجهة التحرير بعد الرسالة التي وجهها إلى جبهة التحرير الوطني في 29/01/1958، والتي يهتم فيها الساسة بالتآمر على الثورة، وأنه منذ ذلك التاريخ يرفض الإستمرار في قبول المساعدات الشهرية التي تصله من جبهة التحرير الوطني وهي 25 جنيه مصري، معلنا بأنها إذا كان ثمن السكوت والإنصياع لما يفعله الساسة فإنه يرفض أن يكون متواطئا على الثورة الجزائرية، لقد أشار في مقدمة كتابه في مهب المعركة إلى الرسالة التي بعثها إلى الزعماء في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بالقاهرة، والمطبوعة التي صدرت سنة 1957 تحت عنوان "النجدة للشعب الجزائري يباد" هي بمثابة إعلان له إلى الإنضمام لثورة التحرير عبر نضاله الفكري، ولم يتلق بن نبي ردا من طرف الوفد الخارجي فقال " هاهي ذي نقاط كثيرة حرمتنا لهيب المعركة أو قلة خبرتنا من الإلتفاف إليها في حينها أثناء الثورة الجزائرية"⁽¹⁰⁾.

لقد اعتبر أن عدم الرد هو من الغريب و أن أوساط الحكومة الجزائرية المؤقتة للثورة في الخارج بالقاهرة كان شعارهم اسكتوا لا تتكلموا إن الإستعمار ينصت إلينا، لقد كان هذا الزمن من روائع أعمال قادة الصراع، وجملة القول أن جهاز الصمامات يعمل لحساب الإستعمار لتوليد الأخطاء، ويصبح عند الضرورة جهاز لحماية الأخطاء المولدة من أي خطر عندما تتعرض للنقد، علما بأن أجهزة الاستعمار لا تفسح للنقد مجالا في الحياة السياسية وفي البلاد الإسلامية، ولا سيما عندما يقتضي الأمر حماية ثورة مضادة في طريقها إلى التكوين أو لإخفاء أسبابها، في هذا يقول "وكم نودها في بلادنا أن نتخلص من

عقدة الرفض التي طالما سدت الطريق أثناء الثورة على كل محاولة إصلاح بدعوى أن كل نقد سيكون في صالح الإستعمار"⁽¹¹⁾، وخير حليف لقادة الصراع الفكري ومحيطي الثورات هو الظلام والسكوت، وأن قادة الصراع الفكري يعرفون أن التعامل مع الوثن أسهل من التعامل مع الفكرة وأن استغلال النفوذ أسهل مع الشخصيات والمهم ألا يتركوا المد الثوري يركز على فكرة⁽¹²⁾، قد تكون هذه الإنتقادات التي أوردها مالك بن نبي نابعة من عدم تقبله فكرة عدم رد قادة الثورة على طلب انضمامه للثورة، وأن حديثه على بعض الشخصيات البارزة فيها كان مرده إلى الصراعات التي دارت بين تلك القيادات فكان من بين الأشخاص المثقفين الذين ساهموا في تحليل تلك الخلافات حسب وجهة نظره.

يقول أن الثورة تسير إلى الوراء عندما تغير في إيديولوجياتها التي وضعت من أجلها، وأن الكثير من البلدان وجدت نفسها بعد الثورة في وضع مماثل لما كان قبلها إن لم يكن أسوأ حيث يقول "إن كل ثورة ملزمة بأن تحمي نفسها من سائر المحاولات التخريبية التي يكون فيها أصحابها سلطة جانبية في وطن ثوري يؤثر فيه لحساب الخارج بما في أيديهم من وسائل السلطة"⁽¹³⁾، إن الأبطال الذين سقطوا في الميدان لا يدرون ما الأفكار التي سقطوا من أجلها، ويشير إلى الصراع الذي دار بين قادة الأوراس والوفد الخارجي مع جماعة عبان رمضان والتصفيات التي حدثت بسبب الاختلاف في الأفكار.

يتساءل من الغريب أن هذه الأوضاع قد تتفاقم حتى نهاية الثورة دون أن يكاد يلاحظ مدى سوء الانقلاب الذي حدث، والأغرب أنه عندما يبدأ الناس في إدراك ما حدث بعد الثورة يخرج أناس يدعون الحكمة، و يقولون أن هذه الأوضاع سوف تصحح نفسها تلقائيا بالإنطفاء الذاتي و يطالبون بناء على ذلك بترك الأمور على حالها حتى تعود تلقائيا إلى نصائها⁽¹⁴⁾، إن مالك بن نبي اعتبر الثورة المسلحة في الجزائر تجسيدا لأفكاره على أرض الواقع، فيقول في كلمة

الإهداء في كتابه في مهب المعركة "إلى شهداء الثورة الجزائرية الذين حققوا بدمائهم الأحلام التي تعبر عنها هذه الصفحات"، وفي عام 1957 ألف بن نبي كتابا تحت عنوان "النجدة للجزائر الشعب الجزائري يباد"، وهي صرخة ودعوة للضمير العالمي لأن يقف إلى جانب المطالب الشرعية للجزائريين وعلى رأس هذه المطالب الإستقلال والتحرر من الإحتلال، وواصل نشاطه في خدمة الثورة من خلال مشاركته في برنامج صوت العرب عدة مرات، والذي كانت تبثه إذاعة القاهرة، و أن مصلحة الإستعلامات المصرية قامت بنشر كتبه الرفضة للإستعمار، وأنه كان مهيدا في حياته من طرف المخابرات الأجنبية لأنه كان يؤيد جميع الثورات التي تثور ضد الاحتلال في البلاد العربية و أنه كان يتصور أنه مراقب ليلا نهارا من طرف تلك المخابرات الأجنبية⁽¹⁵⁾، يذكر أبو القاسم سعد الله أن الرجل قد تعرض إلى أزمات نفسية بسبب الضغط والظروف المعيشية وهذا ما يفسر عدم تقبله بعض القرارات التي تصدر من قادة الثورة في تلك الفترة.

2-2 مؤتمر الصومام

مؤتمر الصومام الحدث الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956، جاء لدراسة حصيلة عشرين شهرا من الحرب نظم الثورة على جميع الأصعدة عسكرية كانت أو سياسية، ولأسباب عدة عقد هذا المؤتمر منها قلة الاتصالات بين النواحي والمناطق وانعدامها في بعض الأحيان وعدم الكفاءة السياسية لبعض المناضلين خاصة في اتخاذ القرارات المصيرية.

إن اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير بالإضافة إلى أسباب أخرى التي لا يسعنا ذكرها في هذا المقام كان لا بد أن يكون هناك تنسيق على كل الجبهات، فشرع قادة الثورة في الإعداد لعقد مؤتمر كان مقررا في شمال قسنطينة وهي المنطقة التي كان يشرف عليها زيغود يوسف، لكن لدواعي أمنية تعذر عقده هناك، واستقر الأمر على منطقة الأخضرية بالناحية الثالثة في 21 جويلية

1956، تأجل بسبب تسرب معلومات إلى السلطات الاستعمارية جراء ضياع وثائق على إثر كمين وقع فيه المجاهد كريم بلقاسم، وبعد مداوولات عديدة تقرر انعقاده في واد الصومام بالمنطقة الثالثة ويعود اختيار هذه المنطقة لاعتبارات تكتيكية كمظهر من مظاهر السيطرة، لأن الثورة وضعت في بدايتها أهداف إستراتيجية عملت على تحقيقها، منها استحداث مناطق محررة تكون آمنة يلجأ إليها كل من يكون تحت المراقبة أو الملاحقة من طرف الإستعمار الفرنسي، وهي أيضاً مظهر من مظاهر السيادة لها تداعياتها في الحرب النفسية لإرباك العدو، من جهة أخرى تكون مناطق لتخزين الأسلحة ومقر للإجتماعات كانت نقطة انعقاده في قرية إيفري أوزولاقن، ونسجل في هذا الصدد عدم حضور الوفد الخارجي الذي يضم القادة الذين ساهموا في تفجير الثورة، وهذه النقطة كانت محل خلاف في أسباب غياب أو تغييب الوفد عن المؤتمر بين بعض المؤرخين، وطرحت عدة قضايا للمناقشة مع بداية العمل في 14 أوت 1956 إلى غاية 23 أوت من السنة نفسها، إذ كانت النتائج في مستوى طموحات المؤتمرين، إلا أن هناك من رفض ما ترتب عن المؤتمر وقراراته مثل الوفد الخارجي وقيادة الأوراس وبعض المناطق الأخرى⁽¹⁶⁾.

يذكر بن نبي في شهادته بعنوان "من أجل مليون من الشهداء" إن الظروف المريبة التي تكونت فيها بالعاصمة الجزائر منذ شهر أفريل 1955 قيادة منفصلة عن قيادة الثورة بجبل الأوراس وتؤكد انفصالها بإطلاق تسمية جديدة "القيادة المستقلة لمنطقة العاصمة"، وهذه القيادة هي التي دعت إلى عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وهذا المؤتمر قد كرس التفرقة والتشتت، لأن بيان أول نوفمبر نص على وحدة القيادة، وتوحيد الصفوف بين مختلف التيارات ويقول "إن ازدواجية القيادة يؤدي إلى تبديد الطاقات الثورية حتى ولو كانت كل قيادة تصدر التوجيهات نفسها التي تصدرها القيادة الأخرى، لكن قيادة العاصمة أخذت تصدر قرارات تخالف تماماً قيادة الأوراس منها الدعوة إلى

عقد مؤتمر الصومام وتأسيس مجلس التنسيق والتنفيذ وتهميش بعض الأطراف مثل الوفد الخارجي ومنطقة الأوراس وقيادة الغرب لأن بن مهيدي مثل هذه المنطقة ولم يكن منها ويقول بن نبي " لو أردت أن أعبر عن شعوري بكل وضوح للزم أن أكتب كتابا لأصف وضعاً قد يكفي أن نقول عنه أنه فاجأنا بتفاصيله الغريبة من حين إلى آخر" (17).

يواصل بن نبي سرده للصراعات التي حدثت داخل الثورة بسبب المصالح الضيقة والزعامات المنشودة فيقول "وأخيرا بعد أن قطع الشعب الجزائري الفاصل الزمني تولى عام 1954 عن جميع قادته الروحانيين، وأنطلق وحده في طريق الثورة وفي الحال تحول الإخوة الأعداء إلى أصدقاء حتى لا يبتعدوا عن الشعب الذي ينوون استعادة السيطرة عليه، وتحالفوا مع الثورة في الظاهر والواقع أنهم تحالفوا مع الزعماء الذين كانوا يوزعون المناصب والمنح الدراسية في تونس ومصر".

لقد كان موقف مالك بن نبي مؤيد لموقف الوفد الخارجي الذي لم يكن راضي عن انعقاد هذا المؤتمر وقراراته، لأن المفكر بن نبي منذ البداية كان يؤيد الرعيل الأول من الذين فجروا الثورة وكان يحذر من السياسيين الذين التحقوا بها بعد مدة هذا راجع لقناعات الرجل الذي كان يؤمن بأحقية مفعيرها في تسييرها وإتخاذ القرارات المصيرية التي تتعلق بها.

طالب بن نبي بإنهاء هذا الوضع المخزي الذي لا يبت للثورة بصفة، وأن الشعب هو وحده القادر على الخروج من هذه الدائرة التي رسمها له أصحاب النفوذ، وأن هذا الشعب بيده مفاتيح وزمام الأمور وعبر عن ذلك فيقول " يجب أن ينتهي هذا الوضع المخزي، و لن ينتهي أبدا على يد أي زعيم يرغب في إبقاء هذا الوضع لحسابه، وإنما سينتهي على يد الشعب نفسه على شرط أن يعرف الحقيقة التي اتفق إجماع الزعماء على إخفاءها"، ويقول أيضا " فعندما تحدث الرئيس هواري بومدين أثناء رحلته بجبال الأوراس عن بقايا المتعاونين مع

الإستعمار فكأنه أراد أن يشير في هذه المناسبة إلى ضرورة طرح مثل هذه القضية وأن طرحها لواجب فعلا" (18).

يتساءل بن نبي عن تصرف القيادة التي كونها مؤتمر الصومام من وجهتين، إن القيادة الفرنسية استطاعت أن تنشئ خط موريس المكهرب بكل هدوء دون أن تقوم القيادة الجزائرية الجديدة بأي مجهود يبطل هذا المشروع، أو يعطله على الأقل وعلى العكس إن القيادة الجزائرية عطلت في هذه الفترة بالذات تموين الجيش في الداخل بالسلح والذخيرة، في الوقت الذي كان يجب فيه تنشيطه نظرا لبناء خط موريس، ويقول في الواقع أن النشاط الثوري كله يخمد منذ هذا المؤتمر، والوحدات المقاتلة التي كانت تقف في وجه الاستعمار بالداخل انسحبت بالتدريج إلى الحدود الشرقية والغربية، كأنما أرادت خفية أن تنشئ بذلك موقفا يتيح للقوات الإستعمارية أن تسترجع أنفاسها التي فقدتها خلال معارك 1954-1955، حتى أنه يمكننا أن نقرر للتاريخ أن آخر معركة تذكر هي التي خاضتها القوات الثورية بجبل أرقو في خريف 1956 وبعدها سيصبح جيش التحرير الظافر الذي كان قوة الشعب الضاربة في معاركه الخالدة مجرد قوة استعراض يستخدمها الزعماء لدعايتهم في المهرجانات الصحافية على الحدود حسب رأى بن نبي .

عاتب المفكر الجزائري النخبة المثقفة في تلك الفترة بسبب سكوتها بل و دعمها في بعض الأحيان لهذه الظاهرة التي كادت أن تؤدي بالثورة إلى ما لا يحمد عقباه، وأنه من الأجدر بها الوقوف في وجه هذا التيار الذي لا رغبة له في خدمة الشعب والثورة بقدر ما هو طامح إلى الإستحواذ عليهما واحتوائهما، وفي هذا يقول " في بيئة ترعرعت فيها الدروشة وأفرخت أوثانا و كانت هذه الظاهرة واضحة في الثورة الجزائرية لأن نخبة المفكرين الجزائريين، لم تكن متشعبة بإيديولوجية الفكر الثوري و إنما كانت تؤمن ببعض الأوثان التي ألصقتها بها بعض الصحف ،ومعنى ذلك أن المرض الذي لم نكن قد شفيينا منه على

مستوى صفوة المفكرين لم يكن نزيها لأن مفكرينا على استعداد لأن يأكلوا على كل الموائد، وليس هناك أقبح من الجهل حين يتزين بزينة العلم"⁽¹⁹⁾.

إن الثورة كانت مهمة الجميع وكان لابد من العمل على توحيد الصفوف بدعوة كافة الأحزاب والقوى السياسية للعمل بها، وأن يبقى القرار المصيري للثورة في يد الذين فجروها⁽²⁰⁾، لكن ما حدث أن الذين فجروا الثورة كانوا قلة مقارنة بالذين التحقوا فيما بعد بها، ويتساءل بن نبي قائلا "يجب أن يفتح تحقيق في الظروف المريبة التي وجد فيها حتفهم أولئك الرجال الذين قادوا الثورة في خطواتها الأولى"⁽²¹⁾، والواقع أن الثورة لم تخلوا من أعمال العنف والتصفيات ومن الصعب البحث عن مبررات لهذه التصفيات، فقد تكون بسبب التنافس الشخصي والإتهامات المشبوهة، وقد تكون بسبب زعامات لتصدر الثورة نفسها، لكن يصعب لمس الحقيقة في مثل هذه الأحداث فهذه التصفيات الجسدية هناك من يرجعها إلى الغيرة على الثورة تارة وبإسم مطاردة شبخ الخيانة تارة أخرى، لكن حكم مفكر مثل مالك بن نبي على سياسي نشيط مثل عبان رمضان يجعل المرء يتساءل بطريقة أكثر إلحاحاً للوصول إلى الحقيقة، ومما يزيد الأمر استغرابا كما يذكرها أبو القاسم سعد الله أنه لا توجد أفكار مشتركة بين الرجلين كما لا يوجد بينهما تنافس على زعامة ما، فاتهم مالك بن نبي لعبان رمضان لا غبار عليه "⁽²²⁾ هذا في اعتقاد مالك بن نبي، على عكس مصالي الحاج الذي قام بدوره بحسن نية رغم أن مخططة كان يخدم الاستعمار، وقد انتهى به المطاف إلى أن تنكر هو نفسه للثورة التحريرية تكبرا وغطرسة حسب مالك بن نبي⁽²³⁾.

إن مؤتمر الصومام يعد من وجهة نظر مالك بن نبي أول انحراف عن مبادئ بيان أول نوفمبر وأن التحضير لخلق قيادة مستقلة عن قيادة الثورة في العاصمة كذلك منافي لروح الثورة والإبقاء على فتيل الثورة مشتعل فهذا لم يكن أساسه مجهودات العمل الداخلي، بل تضافرت مجهودات العمل الخارجي

أيضا في ذلك، وعدم إشراك الوفد الخارجي في مؤتمر الصومام هو في حد ذاته عمل غير مقبول ولا يخدم الثورة، وما روج لهذا الأخير في تنظيم صفوف الجيش والهيكل الإدارية والسياسية إبان الثورة كان سوف يكون أكثر فاعلية بمشاركة كل الأطراف، خاصة الرعيل الأول لمفجري الثورة حسب مالك بن نبي .

2-3 الحكومة المؤقتة:

شكلت مقررات مؤتمر الصومام قاعدة سياسية وإدارية محكمة تمثل شق منها في إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وكان قراره المنعقد في القاهرة اعتبارا من تاريخ 1957/08/22 إلى غاية 1957/08/28 حدثا حاسما في وضع حد للمناورات الفرنسية التي ادعت أنها لم تجد مفاوضا جزائريا رسميا لأجل التفاوض معه، هذا الإدعاء كان الهدف منه تضليل الرأي العام والمجتمع الدولي خاصة المتعاطفين مع القضية الجزائرية العادلة، ولعل من الجدير بالذكر أن الثورة الجزائرية كانت تحارب على جبهتين فرنسا، وكذا الحلف الأطلسي وعلى الصعيدين العسكري والدبلوماسي، بل إن الثورة استطاعت مجابهة هذا الحلف وفرنسا صاحبة حق الفيتو، الذي كان الورقة الراحلة في يد الإستعمار لأبطال أي إجراء يخص القضية الجزائرية، لقد أكد مؤتمر طنجة الذي عقده حزب الإستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية من تاريخ 27 الى 30 أفريل 1958، على خلق حكومة جزائرية بعد التشاور مع الأطراف الفاعلة في البلدان العربية، كان الهدف من وراء إنشائها هو إقناع الرأي العام العالمي بوجود المفاوض الرسمي الجزائري ، إذ جاء على لسان السيد أحمد توفيق المدني في هذا الشأن " المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الإتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة"

(24).

يتضح الهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال مضمون الرسالة التي وجهت إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتي جاء فيها " أن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما رد عملي وعلمي على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقى به الحكومة الإستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الإدماج التام، وأخذت توافي تنفيذها لا بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الإستفتاء الذي تقوم به فرنسا في يوم 28 سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي الجديد، وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية" (25) فالهدف إذن من إنشائها هو :

- الإعلان العلني والفعلي على وجود سلطة رسمية متمثلة في الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تمثل كل شرائح المجتمع الجزائري وتنوب عنه في جميع المحافل الدولية بما تقتضيه مصالح ثورته المجيدة ضد الاستعمار لأجل نيل الإستقلال.
- تحقيق الإستقلال من خلال دعم العمل الدبلوماسي وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في الأوساط الدولية والتهيئة لهذا العمل عبر كل القنوات الدبلوماسية التي كانت متاحة خاصة من الدول الصديقة والمتعاطفة مع القضية العادلة الجزائرية.
- إبطال الذرائع الإستعمارية التي كانت تروجها فرنسا لأجل خلق البلبلة في الأوساط الإعلامية والدبلوماسية والدولية بأن فرنسا تسعى لإيجاد مفاوضات جزائري له قاعدة شعبية والتفاف جماهيري وهذا لتحقيق التوازن الشعبي في المفاوضات بغية التوصل إلى حل نهائي للمسألة الجزائرية.
- وضع تنظيم سياسي وإداري يعبر عن طموحات الشعب وما آلت إليه القضية الجزائرية، ويكون قادر على تحقيق الإستقلال من خلال توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج والداخل.

- ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية هي تلك الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل، ونتج عن هذه الخلافات الحادة فقدان لجنة التنسيق والتنفيذ للكثير من مصداقيتها⁽²⁶⁾.

نظرا للظروف التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الفترة سارع الزعماء الوطنيين والعسكريين بإنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية والتي تم الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة كأول حكومة مؤقتة جزائرية، إن هذا الحدث العظيم في حياة كفاح الشعب الجزائري كان له ثماره، واعترفت بها على الفور معظم البلدان العربية والصديقة وأستقبل الشعب الجزائري هذا الخبر بفرح بالغ أقام لأجله احتفالات كبيرة، وساهم هذا في انضمام المترددين والمتعاونين مع الإستعمار إلى الثورة، ذكر المجاهد عمر الصديق هذا فقال " عندما سألناهم عن الدافع الذي بعثهم إلى الانضمام إلينا عرفنا أنهم كانوا قبل إعلان الحكومة المؤقتة شاعرون أنهم على هامش الشعب، ويحسون بمأساة داخل ضمائرهم أما بعد إعلان الحكومة فقد أصبحوا يشعرون أنهم متمردون على السلطة النظامية"⁽²⁷⁾.

بادرت السلطات الفرنسية منذ الإعلان على الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى إبلاغ جميع الدول بأن الإعتراف بهذه الحكومة سيكون عملا غير ودي ويسيء للعلاقات بينها وبينهم، والجدير بالذكر أن الجمهورية العربية المتحدة كانت سباقة في الإعتراف بالحكومة المؤقتة وكانت ترغب في تشكيلها من القادة الخمسة المسجونين في السجون الفرنسية، ولم يخفوا استيائهم من تنصيب فرحات عباس على رأسها، لأن ثقافته الفرنسية سوف تؤدي به لا محالة أثناء التفاوض إلى الخروج عن ميادين العمل الثوري العربي والسير في ركاب الغرب⁽²⁸⁾، وقد صدر بلاغ يعلن عن إنشائها من القاهرة وفي الوقت نفسه من

تونس والمغرب الشقيقتين وتلا فرحات عباس نص الإعلان بالفرنسية ثم تلاه عبد الحميد مهري بالعربية .

إن اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية يعود إلى أسباب إستراتيجية في الأساس لاقتناع قادة الثورة بكفاءة الرجل وحنكته السياسية وأنه الرجل المناسب لقيادة هذه الهيئة في الظروف الصعبة التي تمر بها لأن له قدرة على قيادة عناصر متباينة فمنهم المعتدل والمتطرف، بالإضافة إلى أنه سياسيا محنكا في مجال المفاوضات لكن هذا لم يحد من وجود منافسة لبعض الأعضاء على رئاستها بدعم من بعض الشخصيات العربية، وقد ذكر المفكر بن نبي هذه الخلافات على أنها كانت معول هدم في صفوف الحكومة المؤقتة، والتي أدت إلى تعطيل العمل العسكري وعدم إدخال السلاح وظهر نشاط حثيث معارض لهذه الهيئة، ووجهت انتقادات لاذعة لمسؤوليها والمتمثلة في التقاعس والتراخي لدعم الكفاح بالداخل عن طريق تهريب السلاح رغم تكدسه بكميات كبيرة في مخازن ليبيا وتونس، كما انتقد الحكومة المؤقتة على جمودها في تعطيل خط شارل وموريس وإبعاد الضباط المتخصصين في فتح الثغرات بهذا الخط والذين تم تدريبهم بمصر، وركز المفكر مالك بن نبي على وصف أعضاء الحكومة المؤقتة على أنهم كانوا في سباق لأجل الإستحواذ على الرئاسة وهذا أضر كثيرا بالإجماع الذي حققته تلك الهيئة فيقول " ومن أجل الحقيقة التاريخية يجب أن نضيف إلى ذلك أن أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية هم الذين أعطوا المثال بأن كانوا القدوة المحتذات لهذا السباق المنهك " (29).

لقد حاول كريم بلقاسم فيما بعد إعادة بعث عملية تمرير السلاح من الناحية الشرقية وشرع في 10/08 / 1958 بتنظيم اجتماعات، دعا خلالها العقيد محمدي السعيد قائد أركان العمليات العسكرية بالشرق والعقيد أحمد نواورة مسؤول الولاية الأولى، والرائد عواشيرة رئيس فرقة عسكرية ومكلف بالإشراف على القاعدة العسكرية بشرق البلاد، وتم الإجتماع الذي عين فيه

كريم بلقاسم محمدي السعيد رئيسا للجنة العمليات العسكرية للمرة الثانية، ولم يكن يتوقع أنه سوف يقابل رفض كل من نواورة وعواشيرية لهذا القرار، وازداد الأمر سوءا بمحاولة الانقلاب التي قاده العقيد محمد العموري ضد الحكومة المؤقتة والتي انتهت بمأساة حقيقية، وصدر في حق كل من العقيد محمد العموري والرائد نواورة حكم الإعدام من طرف المحكمة العسكرية التي ترأسها هواري بومدين ورتبها قائد جهاز الإستعلامات العقيد بوصوف (30).

قد ذكر مالك بن نبي أن الخطوات التي قامت بها الثورة كانت عظيمة، وأن الحكومة المؤقتة الجزائرية من أبرز محطاتها لكن لم يكن عملها يرقى لتضحيات الشعب وانحصر عمل بعض أعضائها وفق أهوائهم الشخصية بإيعاز من الخارج، وأن سوء توزيع المسؤوليات على مستواها قد جعلها تتعرض لأزمات حادة كادت أن تعصف بها في كثير من المرات، وجاء اجتماع العقداء العشر بعد الإنسداد الذي حصل في هذه الهيئة، وبعد طول مدة الاجتماعات المتقطعة اتفق العقداء العشرة على تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودعوة الهيئة العليا للثورة لأجل الاجتماع في طرابلس خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 (31).

قام المجلس الوطني للثورة بتثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة وتقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضوا، وانتقد المفكر الجزائري مالك بن نبي هذه الخلافات التي كانت تطفو على السطح في كل مرة خاصة بعد اجتماع طرابلس فيقول "فقد تخلص البعض عن مشروع كامل في طرابلس، حيث لم يستكمل بعد حتى مجرد تحرير البرنامج والتحقوا بتونس لترتيب شؤونهم الشخصية، والتفرغ لاستكمال (تشكيلاتهم) قبل أن يضعوا أقدامهم على أرض الوطن في لبوس المحررين، وبادر البعض الآخر إلى السبق باجتياز خط موريس فركضوا حثيثا إلى قرية (بومرداس) لمباغته ما يقدررون عليه من سلطة دولة لم يكن مولدها سوى مجرد احتمال أو هي لم تخرج بعد من أقماطها في جميع

الأحوال"، وبعد مرور حوالي شهر من المداولات التي جرت بين قادة جيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية قام المجلس الوطني للثورة بتثبيت فرحات عباس وإدخال بعض التعديلات على تشكيلتها، وتم إلغاء وزارة القوات المسلحة وكلفت الحكومة بتعيين لجنة وزارية حربية، التي عينت لها السادة كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأخضر بن طوبال وزير الداخلية وعبد الحفيظ بوصوف وزير السلاح والمواصلات عينتهم في صفة أعضاء اللجنة الوزارية الحربية.

هكذا أصبح هؤلاء يشرفون على الجيش من بعيد بواسطة هذه اللجنة إلى غاية إنشاء هيئة الأركان العامة، ومن قرارات الدورة أيضا هيكله الجيش ماديا وبشريا، وتم وضع عدة نقاط وقرارات تعمل الحكومة الجزائرية المؤقتة للوصول إليها وتطبيقها، وهذا ما جعل هوة الخلاف تزداد اتساعا بين هذه الهيئة وهيئة الأركان العامة، ودخلت في مفاوضات من جديد على دعوة المجلس الوطني للثورة للإنعقاد في وقته المحدد جانفي 1961، وفي هذه الفترة طرأ حادث إسقاط الطائرة الفرنسية الخاصة بالإستطلاع ف 84 في الحدود التونسية وأسر طيارها، وبعد الإلحاح من طرف الحكومة التونسية والضغط على الحكومة المؤقتة الجزائرية تم تسليم الطيار إلى السلطات الإستعمارية الشيء الذي أغضب هيئة الأركان، على رأسهم هواري بومدين وأدى ذلك إلى الإستقالة الجماعية لها، وترتب عنه دعوة المجلس الوطني للثورة للإجتماع في أقل من شهر ومن بين الأسباب الهامة أيضا النتائج السلبية التي أسفرت عنها مفاوضات إيفيان في تلك المرحلة، وتم عقد المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة ما بين 09 إلى 27 أوت 1961 بطرابلس، ومن أهم قراراته، إبعاد السيد فرحات عباس من رئاسة الحكومة ليخلفه السيد يوسف بن خدة وتقليص عدد أعضائها من 13 إلى 12 عضو، بعد مفاوضات إيفيان والإتفاق على وقف إطلاق النار، وانتقال السلطة من يد الاستعمار إلى لحكومة المؤقتة الجزائرية، بهذه الفترة

وقعت عدة مشاكل داخلية للهيمنة على الوضع السياسي بالقوة، ووقعت اشتباكات بين جيوش الولايات وقاداتها، فممنهم من قرر العصيان مثل الحسين آيت أحمد وبوضياف وعمران أولحاج ضد جماعة تلسمان التي دخلت العاصمة بالقوة، وهذا الانتقال لم يكن ديمقراطيا في نظر مالك بن نبي، وكان السبب الرئيسي في عدم الإستقرار الذي عانت منه الجزائر، ودفع الشعب الجزائري ضريبة ذلك ورمى بكل ثقله في إرساء السلم رغم التضحيات، وذكر المفكر ذلك فيقول "ونحن نعلم بقية القصة وكيف ألقى الشعب الجزائري بنفسه تحت تأثير قرفه وتقززه دونما سلاح في قلب (اشتباك أو زحمة) لكي يسد الطريق في وجه عصبية الولايات، لقد قيل أن الحكم هو التبصر والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تكتف بعدم التبصر بالوضعية التي تلت وقف إطلاق النار فحسب ولكنها استحثت قيام هذه الوضعية بسلوك أعضائها" (32) ، في هذه الفترة كان ينقص الساسة الجزائريين المفهومية التي يعتبرها ابن نبي أساس كل تطور وأعضاء الحكومة المؤقتة لماذا لم يقوموا بالتفكير في مشكلة المفهومية؟، فهي ليست مجموعة أفكار تشتتية وإنما هي المسيرة للطاقات وتعين للجماعات طريقها في التاريخ.

خاتمة: شكلت دراسة القضايا الوطنية المعاصرة في فكر مالك بن نبي بعدا تاريخيا، وخصها بالكثير من التدقيق في تحليل أحداثها، وكتب عن الصراعات الداخلية التي مرت بها الحركة الوطنية والثورة التحريرية ودور الإستعمار في بث التفرقة والتشتت بين القوى الفاعلة في تلك الفترة، ولهذا سوف نوجز في نقاط أهم ما توصلنا إليه في هذا العمل:

- لقد بارك ابن نبي الثورة منذ انطلاقها لأنه كان يعتقد أنها تتوافق مع أفكاره التي نادى بها منذ 1948 في كتابه شروط النهضة، وانتقد بشدة بعض المحطات في مسارها خاصة بعد مؤتمر الصومام، هذا الانتقاد نابع من قناعاته بأن الثورة لا بد أن يقودها مفجيرها والرعييل الأول من

الذين قادوها، وبهذا يكون مالك بن نبي قد أيد الوفد الخارجي ومنطقة الأوراس في عدم قبول قرارات مؤتمر الصومام، لأنه في نظرهم خارج عن الشرعية الثورية.

- إن أهمية مؤتمر الصومام كانت أكثر من ضرورة في تلك الفترة لكن ما طرح عليه مالك بن نبي انتقاداته هو الكيفية التي انعقد بها هذا المؤتمر التي أدت الى تهميش القيادة التي فجرت الثورة.
- اعتقد مالك بن نبي أن الحكومة المؤقتة كانت سوف تكون أكثر فاعلية لو لم توجه في خدمة أغراض سياسية ضيقة، ومؤتمر طرابلس يعكس هذا التوجه فقد انعقد من أجل إعداد مشروع برنامج عام للجزائر المستقلة وتعيين مكتب سياسي، وتوج الاجتماع في ميثاق طرابلس على تبني الحزب الواحد والنظام الاشتراكي وتعويض الحكومة المؤقتة بمكتب سياسي وهنا بدأ الخلاف وانتهت الشرعية حسب بن نبي، لأن هذا الاجتماع قد انسحب منه الكثير من القادة وكانت حجتهم ترك الحكومة المؤقتة تعمل ولا حاجة للمكتب السياسي، وإن وجد يكون تحت تصرفها لأنها هي صاحبة الشرعية، وبعد الإنسحاب تم عقد الاجتماع دون بلوغ النصاب، وتقرر إنشاء المكتب السياسي الذي يكون فاقد للشرعية في نظر المنسحبين من هذا الاجتماع.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1-مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 42.
- 2-مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي، دار الفكر، دمشق، ط2، 1976، ص58.
- 3-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الرائد، الجزائر 2009، ص 72.
- 4-عمر كامل مسقاوي، في صحبة ملك بن نبي، ج1، دار بن مرابط، الجزائر 2016، ص124.
- 5-عمر كامل مسقاوي، المرجع نفسه، ص ص 125-126.
- 6-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2008، ص 247.
- 7-أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 80.
- 8-مالك بن نبي، في مهب المعركة، دار الفكر، ط7، الجزائر، 2006، ص ص 80-81.
- 9-عمر كامل مسقاوي، المرجع السابق، ج2، ص ص 18-21.
- 10-مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، المرجع السابق، ص 13.
- 11-مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، المرجع نفسه، ص41.
- 12-مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص56.
- 13-مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، المرجع السابق، ص27.
- 14-مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص53.
- 15-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 218.
- 16-ازغيد محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية "1956-1962"، دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص ص 131-169.
- 17-صادق بخوش، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، دار الأمة للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 2008، ص318.
- 18-مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، المرجع السابق، ص28.
- 19-مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي، المرجع السابق، ص44.
- 20-صادق بخوش، المرجع السابق، ص 319.
- 21- مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الاسلامي المرجع السابق، ص55.

- 22-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، دار البصائر، طخ، الجزائر 2007، ص ص 131-132.
- 23-ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والاداري للثورة، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 227.
- 24-بلعباس محمد، المرجع نفسه، ص ص 112-213.
- 25- ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص 430
- 26- بلعباس محمد، المرجع السابق، ص 213
- 27- ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص 335
- 28- مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص ص 114-115.
- 29-محمد عباس، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 220.
- 30-ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص ص 441-443.
- 31-مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص ص 114-115.
- الأزمة لم تكن عسكرية بل كانت سياسية في الأساس (أزمة زعامة) وقد هددت وحدة الشعب حيث طرأ خلاف بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بسبب عدة نقاط، ينظر: محمد بلعباس، المرجع السابق، ص ص 278-289.
- 32-مالك بن نبي، قضايا كبرى، المرجع نفسه، ص ص 116-127.